التضخم المالي في الدرجة الأولى منه بدلاً من «تحسين ميزان المدفوعات» كما كان الامر في السابق. أما الوسيلة الاساسية المقترحة لخفض معدلات التضخم، في هذا المشروع، فهي تقليص نفقات الحكومة التي تجاوزت الحدود في الميزانية الجارية كما سبق واشرنا. وفي هذا الاطار، يقترح هوروفيتس عدم تجاوز حجم النفقات لسنة ١٩٨٦، والبالغ ٩١,٧ مليار شيكل، مقابل ٩٠,١ مليار شيكل في السنة المالية الجارية. وللحفاظ على هذا الحجم من النفقات يدعو إلى اتباع سياسة الكبح في مجالات الطاقة البشرية، الامن والهيئات التي تتلقى دعماً من ميزانية الدولة. ففي مجال خفض الطاقة البشرية في القطاع العام، ورد في هذا المشروع ان عدد العاملين فيه يصل إلى نحو ٢٦٠ الفاً يشكلون ثلث مجموع العاملين في اسرائيل، وانه لا يمكن تقليص نفقات الحكومة دون اجراء تخفيض كبير ومتواصل في عددهم. وبناءً على ذلك، يقترح هوروفيتس تخفيض ٩٪ من عددهم خلال السنة الحالية، ثم فرض حظر كامل على قبول عاملين جدد، بحيث يكون بالامكان خفض ٣٪ منهم ايضاً في السنة المالية المقبلة[٢١]. وبالنسبة لنفقات الامن المحلية، اقترح هوروفيتس تخفيضها من ١٥,٥ مليار شيكل إلى ١٥ ملياراً، وذلك بواسطة تقليص حجم القوات في الجيش الاسرائيلي، وخفض عدد العاملين في جهاز الأمن ثمانية آلاف عامل، واعادة النظر في نظام توزيع الجيش ثم تحويل جزء كبير من الانتاج الامني إلى التصدير[٢٢]. كذلك اقترح تقليص خدمات التعليم، وتخفيض عدد العاملين في دوائر الشؤون الاجتماعية، وتقليص الخدمات في المستشفيات، وتحديد الخدمات التي تقدمها مؤسسة التأمين القومي وتقليص نفقاته بـ ٢٠٠ مليون شيكل، ثم تأخير تنفيذ قرار زيادة مخصصات الاولاد، ووقف تنفيذ مشروع التقاعد الرسمي. أما في مجال الدعم، فان هوروفيتس يقترح، في مشروعه، الغاء الدعم على الوقود وتقليصه جداً على المياه، بحيث يبقى الدعم قائماً بالنسبة للخبز والمواصلات العامة فقط، اضافة إلى ملاءمة اسعار المنتجات الاستهلاكية الاخرى مع الزيادة في تكاليف الانتاج[٢٣].

بدأ النقاش في اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية حول مشروع الميزانية للسنة المقبلة والخطة الاقتصادية المرفقة به واللذين قدمهما هوروفيتس، في ظل اجواء الانتخابات النيابية لهذه السنة. وبدا واضحاً، أمام الوزراء، ان احتمالات فوز ليكود في هذه الانتخابات تتضاءل اكثر فاكثر في حال استمرار الازمة الاقتصادية في وضعها الحالي.لذلك اعتبروا ان بداية اصلاح الوضع الاقتصادي أو التخفيف من مظاهر الازمة اللاحقة به، تبدو من الامور المحتمة في هذه الفترة. ومنذ بداية النقاش المذكور، اتضح ان المطلوب لديهم وما يوافقون عليه هو خطة اقتصادية انتخابية، حتى ولو كلفهم ذلك التراجع عن جزء هام من مبادىء سياسة الاقتصاد الحر التي اقروها سابقاً. لذلك كثرت اعتراضاتهم على مشروع هوروفيتس، خصوصاً حول ما يتضمنه من تقليص في ميزانيات الوزارات الاجتماعية وخفض الدعم على المنتجات الاستهلاكية. ورغم تحذير هوروفيتس، في بداية النقاش، من ان الحكومة قد تفقد السيطرة تماماً على الوضع الاقتصادي، اذا ما استمرت معدلات التضخم في الارتفاع، وتأكيده على ان مشروع الميزانية الذي قدمه هو «مشروع مغلق تماماً» لا يمكن توسيع اطاره، فإن الاعتراض من جانب الوزراء في